



تعديلات الدستور الأمريكي في مرحلة إعادة الإعمار 1865-1870 (دراسة تاريخية)

م.م. بارق احمد تالي *

وزارة التربية

ahmed.barik@yahoo.com

د. زينب خالد حسين **

جامعة بغداد /كلية الآداب

dr_zainabkhalid@yahoo.com

المستخلص:

يناقش هذا البحث التعديلات الدستورية الثلاث في فترة إعادة الإعمار في الولايات المتحدة الأمريكية (1861-1870) ودورها في اقرار الحقوق المدنية والسياسية للسود والعبيد، والتي أعقبها الحرب الأهلية الأمريكية (1861-1865)، و كان الهدف من تبنيها إيجاد الحلول للمشاكل بين الولايات الجنوبية والولايات الشمالية بما يسهم في تضييد جراحات ونكبات تلك الحرب. ان الاشكالية التي يطرحها البحث تتمثل في " هل كانت التعديلات الدستورية الثلاث تعبر حاجة انية للإدارة الأمريكية والسلطة التشريعية، اما مثلت موقفاً ثابتاً والتزاماً اخلاقياً تجاه السود الأمريكيين وحقوقهم المدنية والسياسية في تلك المدة". توصل البحث الى ان التعديلات الدستورية الثلاث على الرغم من كونها لم تلبي طموحات الجماعات التي سنت من اجلها، الا انها كانت بداية لمرحلة جديدة في طريق الحقوق المدنية. استمر عصر إعادة الإعمار من نهاية الحرب الأهلية في 1865 إلى 1877، وكان تركيزه الأساسي على إعادة الولايات الجنوبية إلى المشاركة السياسية الكاملة في الاتحاد، وضمان حقوق العبيد السابقين وتحديد علاقات جديدة بين الأمريكيين من أصل أفريقي والبيض. نجحت تعديلات إعادة الإعمار لأنها أعادت الولايات المتحدة كدولة موحدة اذ قامت جميع الولايات الكونفدرالية السابقة بصياغة دساتير جديدة، واعترفت بالتعديلات الثالث عشر والرابع عشر والخامس عشر، وتعهدت بالولاء للحكومة الأمريكية.

الكلمات المفتاحية: (التعديلات الدستورية، إعادة الإعمار، الحقوق المدنية، السود

تاريخ الاستلام: 2022/1/5

تاريخ قبول البحث: 2022/2/10

تاريخ النشر: 2022/12/29

المقدمة

جاءت الحرب الاهلية الامريكية (1861-1865) بمجموعة من الحركات الكبيرة لإعادة بناء الولايات المتحدة في الفترة التي أعقبت الحرب، والتي شهدت وجود مجموعة من المشاكل السياسية والاجتماعية والاقتصادية، فضلا عن الخلافات بين الولايات الشمالية والولايات الجنوبية حول العديد من القضايا، والتي كان على الادارات الامريكية ومؤسساتها التشريعية التعامل معها وايجاد الحلول لها بما يسهم في تضييد جراحات ونكبات الحرب الاهلية. كانت العقبة الكأداء في تلك الفترة تتمثل في عدم وجود موقف ورأي محدد لحل مسألة الرق وحقوقهم والتي كانت متأصلة داخل المجتمع الأمريكي، لاسيما وان بعض الساسة وقادة المجتمع اعتقدوا أن تحرير العبيد واعطائهم حقوقاً مدنية وسياسية سيحول الولايات المتحدة من بلد كان على حد تعبير أبراهام لينكولن "تصفه عبيد ونصفه حر" ⁽¹⁾ إلى دولة يمكن أن يتساوى فيها السادة والعبيد والتي من الممكن ان تكون حقاً دستورياً لجميع السكان الأمريكيين. كان ذلك السجال الاجتماعي والسياسي شائعاً خلال تلك الحقبة والذي افرز ثلاث تعديلات دستورية للتعامل مع تلك المعضلة، من هنا اجاء اختيارنا "تعديلات الدستور الامريكي في فترة إعادة الإعمار 1865-1870" دراسة تاريخية، موضوعا للبحث كونه يمثل مرحلة مهمة في تاريخ الولايات المتحدة الامريكية بعد الحرب الاهلية، ويوضح كيفية تعامل النخبة السياسية الأمريكية مع نتائج الحرب واهم القضايا التي شكلت عوامل مزعزة للثقة بين الولايات الفدرالية والكونفدرالية، كما يوضح عملية تدرج حصول السود على حقوقهم السياسية والمدنية وأهم النتائج التي ترتبت على ذلك، مع الاشارة الى ان بحثنا سوف يقتصر تاريخياً على الفترة الزمنية التي اقرت فيها التعديلات الثلاث والتي انتهت في عام 1870 دون الاستمرار لغاية عام 1877 وهو تاريخ نهاية فترة اعادة الاعمار في الولايات المتحدة الامريكية، وهذا ما يبرر حصر فترة البحث من عام 1865 الى عام 1870.

ان الاشكالية التي يطرحها البحث تتمثل في "هل كانت التعديلات الدستورية الثلاث تعتبر حاجة انية للإدارة الامريكية والسلطة التشريعية، اما مثلت موقفاً ثابتاً والتزاماً اخلاقياً تجاه السود الأمريكيين وحقوقهم المدنية والسياسية في تلك المدة"، من خلال الخطة المنهجية التي قسم بموجبها البحث سنتم الاجابة عن هذه الاشكالية، اذ تناولنا في المحور الاول التعديل الثالث عشر لدستور الولايات المتحدة. وناقشنا في المحور الثاني التعديل الرابع عشر لدستور الولايات المتحدة، فيما درس المحور الثالث التعديل الخامس عشر لدستور الولايات المتحدة.

اعتمدنا في كتابة هذا البحث على مجموعة من المصادر الاصلية بالغة الانكليزية، والتي اغنت متن البحث بالمعلومات والآراء التي شكلت الجزء الاهم من هذا البحث، فضلا عن المقالات والبحوث والدراسات المتعلقة بتاريخ الدستور الامريكي وتاريخ الأمريكيين السود، مما ساهم في تكامل محاور هذا البحث.

تمهيد

تم تبني تعديلات إعادة إعمار للفترة من 1865 الى 1870، خلال المدة التي تلت الحرب مباشرة، اذ كان التعديل الثاني عشر⁽²⁾ هو آخر تعديل للدستور الأمريكي والذي اصبح نافذاً في 15 حزيران/يونيو 1804، اي قبل 60 عاماً من تاريخ هذه التعديلات الثلاث⁽³⁾.

مع حلول عام 1864 بدت أيام العبودية والكونفدرالية بالانحسار، وبدأ رجال الدولة الشمالي ونفي التفكير في تسوية ما بعد الحرب وتحديد السياسة التي ينبغي تطبيقها على الجنوبيين البيض، وما إذا كان ينبغي للكونغرس أو الرئيس أن يطبق تلك السياسة التي كانت في حد ذاتها مشكلة صعبة، ولكن تم تقديم مشكلة أكثر صعوبة من قبل الزوج، والذي كان بموجبه إعادة تعريف دوره في المجتمع ومواجهة المعارضة الجنوبية، والتحيز الشمالي، والمثالية الإلغائية، والمحير بشكل خاص كان مشكلة الحقوق السياسية⁽⁴⁾.

بدأ الجدل حول قضية حق اقتراع الزوج بشكل جدي في عام 1864 واستمر حتى عام 1870، وكانت من بين القضايا الأكثر أهمية بين مؤيد ومعارض لذلك، رأى البعض ما إذا كان ضمان ذلك الاقتراع أفضل وماهي كيفية ضمانه، فضلاً عن معارضة العديد لحق اقتراع الزوج بأي شكل من الأشكال؛ بينما فضله آخرون. ورأى بعض المؤيدين بأن الاقتراع حق طبيعي، بينما جادل آخرون بأنه كان مجرد امتياز سياسي. أكد بعض المدافعين أن الاقتراع يجب أن يكون محايداً أو مؤهلاً؛ وشعر آخرون أن الاقتراع العام وغير المقيد هو الحل. شدد بعض الإصلاحيين على حق اقتراع الزوج، وأصر آخرون على أن حق المرأة في الاقتراع يجب أن يأتي إما أولاً أو في وقت واحد، فضل البعض السيطرة الفيدرالية على حق الاقتراع، بينما أراد البعض الآخر الحفاظ على تنظيم الدولة. أراد العديد من الإصلاحيين إصدار قانون من الكونغرس، وفضل آخرون تعديل دستوري فيدرالي. هل يمكن وينبغي أن يصوت الزوج؟ كان توفير هوية سياسية لأربعة ملايين من العبيد مهمة معقدة ومثيرة للجدل، وواجهت نفس المشكلة الولايات الشمالية، فقط سكان نيوانجلاند، باستثناء ولاية كونيتيكت فسمح للزوج بالتصويت دون تمييز خاص، مع وجود صراع عميق بين المبدأ العفائي والنفعية السياسية وفعل الكثير لتقسيم الجمهوريين في جميع أنحاء البلاد وفي الكونغرس⁽⁵⁾.

تركز الجدل حول حق الاقتراع للزوج كعنصر حيوي في تسوية إعادة الإعمار مع الجنوب. كان هنالك خلاف بين الرئيس أندرو جونسون⁽⁶⁾ Andrew Johnson والكونغرس بشأن شروط معاهدة السلام التي أنهت الحرب الأهلية فانتشر الخوف بين الجمهوريين من أنه إذا تم تشكيل تحالف ونجح بين المحافظين في إدارة جونسون والديمقراطيين الشماليين والجنوبيين غير الخاضعين لسيطرة الحكومة فإن أهداف الحرب ذاتها ستتعرض للخطر وبالتالي فإن الحفاظ على الاتحاد في ظل ذلك التحالف التخريبي سيكون موضع تساؤل إذا عاد المتمردون إلى السلطة في واشنطن وتحدثوا عن مبادئ حقوق الدولة فإن إلغاء العبودية سيعاقب بالمثل إذا رفض الجنوبيون منح عبيدهم السابقين حقوقهم المدنية بموجب الرموز السوداء⁽⁷⁾.

المحور الاول : التعديل الثالث عشر لدستور الولايات المتحدة

اولا: فحوى التعديل

كرّس الآباء المؤسسين لأمريكا جهودهم على أهمية الحرية والمساواة في الوثائق التأسيسية للدولة الناشئة بما في ذلك إعلان الاستقلال في 4 تموز/يوليو 1776، لكنهم فشلوا في تجنب الغاء العبودية التي كانت قانونية في جميع المستعمرات الثلاثة عشر في عام 1776، وبقيت العبودية تمثل شكل قانوني في جميع المستعمرات الأمريكية حتى بداية الحرب الأهلية (1861-1865)، التي تم فيها احتجاز ما يقارب أربعة ملايين شخص جميعهم تقريباً من أصل أفريقي، كعبيد في خمسة عشر من الولايات الجنوبية والحدودية (8).

كان الرئيس أبراهام لنكولن (9) Abraham Lincoln يمقت العبودية باعتبارها شراً أخلاقياً، إلا أنه تذبذب أيضاً خلال مسيرته المهنية وكرئيس حول كيفية التعامل مع المؤسسة الغربية ، الا انه بحلول عام 1862، أصبح مقتنعاً بأن تحرير العبيد في الجنوب يساعد الاتحاد في انهاء التمرد الكونفدرالي وتحقيق النصر في الحرب الأهلية، لذلك أعلن لنكولن تحرير العبيد الذي دخل حيز التنفيذ في عام 1863، والذي نص على : " أن جميع المستعبدين المحتجزين في الولايات حالياً هم في حالة تمرد ضد الولايات المتحدة، وسيكونون، من الآن فصاعداً، أحراراً إلى الأبد، وسيتم توظيفهم بوظائف متعددة وقبولهم في الخدمة العسكرية وحماية المحطات والحصون واماكن اخرى ، بذلك أنالحوكمة سوف تعترف وتحافظ على حرية الأشخاص المذكورين ولن تقوم بأي عمل أو أفعال لقمع اي من الأشخاص المحررين، في أي جهود قد يبذلونها من أجل حريتهم الفعلية ونداء لنكولن للشعب الذي أعلن أنهم أحرار، مقابل الامتناع عن كل الفوضى والاضطراب والعنف، مالم يكن ذلك دفاعاً عن النفس، بما في ذلك السلطات العسكرية والبحرية التي سوف تعترف بحرية الأشخاص المذكورين انفا، وسوف يفرض الإعلان على الأشخاص الذين أعلن أنهم أحرار في الامتناع عن جميع أشكال العنف، مالم يكن ذلك دفاعاً عن النفس ضرورياً" (10)، واوصى لنكولن بأن يعملوا بإخلاص مقابل أجور معقولة في جميع الحالات عندما يُسمح لهم بذلك، على الرغم ان لنكولن وصف تحرير العبيد على انه " اجراء حربي ضروري" (11). الا انه اظهر دهاءً سياسياً من خلال جعله هدفاً لأدارته، فبتلك الاجراءات يكون لنكولن قد حقق بعض العدالة الاجتماعية بين طبقات المجتمع الأمريكي مستندا في ذلك الى ما ينص عليه الدستور الأمريكي.

أدرك لنكولن وغيره من القادة أن تعديل الدستور هو الطريقة الوحيدة لإنهاء العبودية وكان من المفترض أن يتم تمرير مقترح التعديل بسهولة في الكونجرس اذ لعب لنكولن دوراً نشطاً لضمان مروره عبر الكونجرس وفعلاً مرر في مجلس الشيوخ بأغلبية الثلثين المطلوبة بموافقة (38 ضد 6) فينيسان/ابريل 1864، ولكنه رفض في مجلس النواب بأغلبية (93 ضد 65) (12). أصر لنكولن على إضافة إقرار التعديل الثالث عشر إلى برنامج الحزب الجمهوري للانتخابات الرئاسية المقبلة لعام 1864، ونجح في اقناع الديمقراطيين بدعم اقرار التعديل اذ لاقته جهوده نجاحاً عندما

أقر مجلس النواب مشروع القانون في كانون الثاني/يناير 1865 بأغلبية 119 ضد 56 صوتاً⁽¹³⁾، الذي جاء بمادتين، الأولى "لا يجب أن تكون العبودية أو العبودية القسرية، باستثناء عقوبة على جريمة يجب أن يكون الطرف قدأ دي نفيها على النحو الواجب، موجودة داخل الولايات المتحدة، أو في أي مكان يخضع لسلطته القضائية" (14). أما المادة الثانية فقد اوكلت للكونغرس سلطة تنفيذ أحكام هذه المادة بالتشريع المناسب⁽¹⁵⁾، ولم يتحقق الإلغاء الحقيقي للرق رسمياً الا عندما صادقت عليه الولايات في 6 كانون الاول/ديسمبر 1865، مما أنهى العبودية بطريقة قانونية في الولايات المتحدة⁽¹⁶⁾.

أدى التعديل الثالث عشر الى حظر العبودية القسرية والعمل غير الطوعي وأي ظروف أخرى ترقى إلى مستوى الخدمة الإجبارية الفعلية⁽¹⁷⁾، ووضع علاجاً لممارسات العمل القسري والحبس الجسدي وإساءة معاملة الأطفال والصدارة والسيطرة الجسدية وغيرها من أشكال الخدمة الإجبارية، ويعد كذلك إعلاناً مطلقاً بعدم وجود العبودية أو العبودية القسرية في الولايات المتحدة وبحسب التعديل فان استعباد أي شخص من أي عرق يمكن أن يعرض أي شخص للإيذاء أو الاستغلال أو السيطرة الجسدية بطريقة تعادل الاسترقاق حسب ما جاء به التعديل الثالث عشر⁽¹⁸⁾.

وعلى الرغم من إعلان تحرير العبيد الذي أصدره الرئيس أبراهام لنكولن في 1 كانون الثاني/يناير 1863، الا ان العبودية لم تنتهي، وانما حرر إعلان تحرير العبيد فقط العبيد المحتجزين في الولايات الكونفدرالية الإحدى عشرة التي انفصلت وتحديداً في جزء من تلك الولايات التي لا تخضع بالفعل لسيطرة الاتحاد وكذلك لم يتطرق الإعلان إلى قضية العبودية في الأراضي التي ستصبح ولايات في المستقبل، ومع نهاية الحرب الأهلية الأمريكية أجبر البيض على تقبل العبيد وخاصة بعد خسارتهم العسكرية اذ اصبح لابد لهم من انصاف العبيد الذين تم تحريرهم في سبيل الاندماج في الحياة الوطنية سريعاً⁽¹⁹⁾.

ثانياً: موقف الولايات الجنوبية من تطبيق التعديل الثالث عشر

اقرت الولايات الكونفدرالية السابقة أثناء إعادة الإعمار، جزءاً من شبكة معقدة من القيود الاقتصادية والقانونية وغير القانونية، وظهر بعد الحرب مصطلح قوانين جيم كرو⁽²⁰⁾ Jim Crow laws والتي عرفت بـ (الرموز السوداء) Black codes، وهو المصطلح الذي اطلق على القوانين التي تم سنها في جميع الولايات الكونفدرالية السابقة بين عامي 1865 و 1866، والتي هدفت الى تقييد الحقوق المدنية للعبيد المحررين وغيرهم من الاشخاص المنحدرين من اصول افريقية بعد نهاية الحرب الأهلية واستخدمت لتقييد أنشطة السود في تلك الولايات والسيطرة عليها، والتي اقرتها المجالس التشريعية للولايات في الجنوب للحفاظ على سيطرة واسعة على العبيد المحررين⁽²¹⁾.

اجتمع المشرعون الجنوبيون في عام 1865 لمواصلة دساتير ولاياتهم مع برنامج إعادة الإعمار الذي قدمه الرئيس أندرو جونسون، اذ قدم المشرعون في ولايتي ميسيسيبي وكارولينا الجنوبية القانون المناهض للسود في تشرين الثاني/نوفمبر 1865؛ وكان لهاتين الولايتين الدور الابرز في اصدار الرموز السوداء او العبيد المحررين، وأصبح ذلك

نموذجاً أوليَّ التشريعات مماثلة طوال فترة إصرار البيض الجنوبيين على أن الرموز السوداء اعترفت بحرية السود وانها امتداد طبيعي للحقوق المدنية والسياسية الممنوحة للبيض قبل الحرب ويمكن للمحررين التملك، والشهادة في المحاكم اذا كان المتهم اسود، ورفع دعوى قضائية، وتم الاعتراف بزواجهم بموجب القانون واعتُبر أطفاله مورثة شرعيين (22). الحقيقة ان تصميم الرموز السوداء على غرار قوانين الرق قبل الحرب الاهلية كان هدفا واضحا وصريحا للمشرعين في تلك الولايات وهو تقييد حرية الامريكيين من اصل افريقي، ويتبين ايضا ان السياسيين البيض صاغوا الرموز السوداء لكل ولاية جنوبية من أجل إبقاء العبيد السابقين في العمل وربطهم بالأرض في حالة أقرب ما يمكن من العبودية، لانهم اعتقدوا ان السود وضيفتهم خدمة مصالح السكان البيض، فعلى سبيل المثال نص القانون الأسود في ولاية ميسيسيبي على أن المفرج عنهم يجب ان يكون لديهم منزل أو عمل قانوني، لكنهم اشترطوا عليهم عدم استئجار الأرضي داخل المدن وخارجها، وطالبتهم أيضا بتوقيع عقود عمل (23).

تُنسب الى جميع الولايات الامريكية قبل الحرب الاهلية إلى الحرمان التعليمي للأميركيين الأفارقة، بعدها تم اضافتها رسميا إلى دساتير الولايات أو تموضعها في البداية فيما يتعلق بوصول الأميركيين من أصل أفريقي إلى التعليم، اذ اعتبر الأميركيون الأفارقة الأحرار ان التعليم وسيلة للتقدم، وكان الوصول إلى التعليم من أهم سبل التقدم، فوجد الأميركيون الأفارقة أنفسهم مستبعدين من نظام المدارس العامة المتطورة المدعومة بالضرائب أو تم ترحيلهم إلى التعليم المنفصل حسب قانون الولاية وقد أدى تطبيق الرموز السوداء إلى أربع نتائج تعليمية للأميركيين الأفارقة. أولاً، تم إعادهم إلى التعليم المنفصل بموجب القانون؛ ثانياً، كان لديهم إمكانية الوصول إلى المدارس المختلطة اعتماداً على المنطقة؛ ثالثاً، تاستبعدهم من المدارس العامة المتطورة. ورابعاً، أنشاء مؤسساتهم التعليمية الخاصة مع أو بدون دعم من أموال الضرائب وغالبًا من خلال دعم المؤسسات الخيرية أو الدينية البيضاء (24).

صدرت تعليمات لمحاكم ميسيسيبي بإصدار قانون للاعتراف بالمشردين والتي شملت السود والبيض العاطلين عن العمل الذين ارتبطوا بهم "على أساس المساواة" أو مع الذين ثبت أنهم أقاموا علاقات جنسية فيما بينهم وتلقى المتشردون من كلا العرقين غرامات، لكن تمكن البيض الالتفاف على الغرامات من خلال أداء يمين الفقير، بينما تمزج السود الذين فشلوا في دفع غراماتهم بالأعمال القسرية. كما منع القانون الأشخاص ذوي اللون الأبيض من ارتكاب أعمال الشغب، ومشاعر التطرف، والتعدي على ممتلكات الغير، والأذى الخبيث أو ارتكاب أي جنحة أخرى، والأشخاص الذين ينتهكون ذلك القانون يتعرضون لغرامات او السجن (25).

على الرغم من أن كل ولاية جنوبية صممت رموزها السوداء على غرار ولاية ميسيسيبي، إلا أن الولايات واحدة تلو الأخرى طبقت تحريماً عنصرياً خاصاً على سكانها المحررين، ففي كارولينا الجنوبية تموضع مرسوم للشرطة للحفاظ على النظام العام يطلب من السود تصاريح لدخول الاماكن العامة؛ ولا يمكن أن يتغيبوا عن أبواب عملهم بعد الساعة العاشرة ليلاً، فعلى سبيل المثال، مُنع المفرج عنهم في مدينة سانت لاندرمين استئجار أو امتلاك الأرض وطلب من السود المقيمون هنا كأن يكونوا في الخدمة المنتظمة لشخص أبيض، أو مالك سابق، والذ سيكون مسؤولاً عن سلوك الزنجي المذكور (26).

بينما يضمن قانون تكساس للسود للمحررين الحق في اختيار أرباب عملهم، فقد نص على "انه بمجرد اختيارهم رب العمل لن يُسمح لهم بمغادرة مكان عملهم، حتى يتم الوفاء بعقدهم، إلا بموافقة صاحب العمل، أو بسبب المعاملة القاسية أو الإخلال بالعقد من جانب القائم بأعمال البناء، ولأرباب العمال حق حجز نصف اموال المحررين العاملين لديهم لضمان الدفع، وتخريمهم ضعف المبلغ المستحق للعامل في حالة تخلفهم عن السداد أو معاملة موظفيهم بطريقة غير إنسانية، ومع ذلك فقد تطلب قانون تكساس من الموظف الأسود إطاعة جميع الأوامر المناسبة من صاحب العمل وكان مسؤولاً عن الغرامات إذا ثبت عدم طاعته بإهمال الواجب، أو مغادرة المزرعة دون إذن فقد يتم التسامح مع مثل هذه المخالفات من جانب العمال البيض لكنها ممنوعة منعاً باتاً في حالة المفرج عنهم⁽²⁷⁾.

تتلخص اهداف تلك القوانين السوداء بثلاث تحديات للعبيد المحررين :

أولاً: حددت القوانين من الحراك الاجتماعي والمهني والمكاني للأميركيين الأفارقة، واختلقت تطبيق تلك القوانين جغرافياً وحسب الولاية القضائية لكل ولاية، اذ حرمت تلك القوانين عموماً العبيد المحررين من حقوقهم السياسية لاسيما حق التصويت، فضلا عن انتهاك حقوقهم المدنية من خلال حرمانهم من الزواج من البيض أو حمل السلاح أو التجمع ليلا، واستمرارا لتلك القوانين فقد حظرت قوانين أخرى المناطق التي يمكن للأميركيين الأفارقة شراء أو تأجير العقارات فيها ومنعتهم من الادلاء بشهادتهم ضد البيض في المحاكم⁽²⁸⁾.

ثانياً: عملت الرموز السوداء على إعادة خلق العبودية بشكل مقنع يجعل الأميركيين الأفارقة الذين يتركون وظائفهم يقبض عليهم وسحبهم وتأجيرهم كعمالة مدانة أو اعتقالهم وتخريمهم لمخالفات أخرى مثل انتهاكات حظر التجول أو القيام بإيماءات مهينة من خلال السجن غير العادل وعبودية الديون⁽²⁹⁾، من الواضح ان السياسيين الجنوبيون حاولوا اجترار القوانين القديمة المتعلقة بالعبودية قدر الامكان.

ثالثاً: كان القصد من سن تلك القوانين هو تعزيز هيمنة وتفوق العرق الابيض وعكس المكانة المتدنية للسود في الولايات المتحدة، على سبيل المثال منعت خطوط السكك الحديدية في ولاية ميسيسيبي أي شخص اسود من الركوب في قاطرات الدرجة الأولى أو القاطرات المنفصلة التي يستقلها الأشخاص البيض⁽³⁰⁾.

شجع الرئيس أندرو جونسون صياغته الرموز السوداء، كونهم تعصباً للبيض ومؤيذاً لحقوق ولايات الجنوب اذ كان حكام ولايات الجنوب جميعهم يعارضون حق الاقتراع للسود وكبح الحقوق المدنية والحريات للأميركيين من أصل أفريقي، وحينما دعا الجمهوريون المتطرفون في الكونجرس إلى تمرير مشروع قانون الحقوق المدنية لحماية الأفارقة المحررين من الرموز السوداء فينيسان/ابريل 1866، استخدم الرئيس جونسون حق النقض ضد مشروع قانون الحقوق المدنية، قائلاً: "هذه دولة الرجال البيض واقسم بان هذه الحكومة ستكون ملتزمة بحقوق البيض طالما بقيت رئيساً"⁽³¹⁾.

ادت تلك القوانين الى اندلاع عاصفة احتجاجية في الولايات الشمالية وأثارت الرموز السوداء غضب الجمهوريين الراديكاليين والسياسيين الشماليين المعتدلين على حدٍ سواء والذين فسروها كدليل على عدم رغبة الجنوبيين البيض في قبول المعنى الكامل لتحرر العبيد، وفسر البعض بان الرموز السوداء هي امتداد لرموز العبودية القديمة لأنها ربطت العبيد

المحررين بأرباب عملهم، بينما اعترف الجنوبيون البيض على مضض بحرية عبيدهم السابقين الا انهم ماطلوا في منحهم المساواة الاجتماعية والسياسية، ومع ذلك منع قادة الجيش الفيدرالي ووكلاء من مكتب اللاجئين والحكام المؤقتين تطبيق الرموز السوداء، الا ان البيض ظلوا قلقين من ردت فعل السود المحررين اذ اعتقد البعض منهم ان عبيدهم السابقين يدينون لهم بالامتان والولاء لما قدموه لهم خلال فترة العبودية لاسيما وان العديد من المزارعين امتعضوا من عبيدهم المحررين بعد تركهم مزارعهم، على الرغم من أن معظمهم كانوا مهذبين مع اسيادهم السابقين، وفضل بعضهم الاستقلال في حياته الجديدة بدلاً من العيش في أحياء العبيد السابقة، اما البعض الاخر منهم فحرص على إقامة علاقات وثيقة مع أسيادهم السابقين⁽³²⁾. تشير الرموز السوداء إلى التزام الجنوبيين البيض بالمحافظة على العبودية وسن تلك القوانين للالتفاف على الوضع القانوني للسود، متمترسين بالرئيس والمشرعين في الكونغرس الأمريكي اللذان سيسمحان لهما بالاحتفاظ بالسيطرة العرقية على السود⁽³³⁾.

المبحث الثاني: التعديل الرابع عشر لدستور الولايات المتحدة.

جاء التعديل الرابع عشر على الدستور الأمريكي كجزء من برنامج الجمهوريين لإعادة بناء الأمة الأمريكية بعد الحرب الأهلية، اذ تم تمريره في الكونغرس في 13 حزيران/يونيو 1866 وصادقت عليه الولايات في 9 تموز/يوليو 1868، وقدمه الكونغرس رسمياً جزءاً من الدستور في 18 تموز/يوليو 1868⁽³⁴⁾.

تضمن ذلك التعديل خمس اقسام، اذ ركز القسم الاول على المواطنة والحقوق المدنية؛ وان جميع الأشخاص المولودين أو المتجنسين في الولايات المتحدة ويخضعون لسلطانها القضائية هم مواطنون للولايات المتحدة الأمريكية والولاية التي يقيمون فيها. لا يجوز لأي ولاية أن تسن أو تطبق أي قانون ينتقص من امتيازات أو حصانات مواطني الولايات المتحدة؛ او حرمان أي شخص من الحياة أو الحرية أو الممتلكات دون اتباع الإجراءات القانونية الواجبة؛ ولا تحرم أي شخص يخضع لولايتها القضائية من الحماية المتساوية للقوانين. فيما جاء القسم الثاني الخاص بنسبة النوب والتمثيل والانتخابات؛ يقسم النواب بين عدد الولايات وفقاً لتعداد سكانها، مع احتساب العدد الكامل للأشخاص في كل ولاية، باستثناء الهنود غير الخاضعين للضريبة، ولا يجوز حرمان أي مواطن أمريكي الجنسية من الذكور من حق التصويت في الانتخابات في أي ولاية من الذين يبلغون من العمر واحداً وعشرين عاماً، باستثناء من شارك في التمرد أو أي جريمة أخرى⁽³⁵⁾. واكد القسم الثالث الخاص بشغل المناصب العليا وتمثيلها الحق بأغلبية ثلث أصوات مجلس الشيوخ وأي شخص شارك في تمرد أو عصياناً وقدم مساعدة لإعداء بلده فيجوز للكونغرس إزالة مثل تلك الإعاقة. ومنع القسم الرابع جواز التشكيك في صحة الدين العام للولايات المتحدة الذي يصرح به القانون بما في ذلك الديون المتكبدة لدفع المعاشات التقاعدية والمكافآت مقابل الخدمات التي قدمت في قمع التمرد، ولكن لن تتحمل الولايات المتحدة ولا أي ولاية أن تدفع أي دين أو التزام يتم تكبده للمساعدة في التمرد أو التمرد ضد الولايات المتحدة، أو أي مطالبة بفقدان أو تحرير أعبده؛ لكن كل تلك الديون والالتزامات والمطالبات تعتبر غير قانونية وباطلة. اما القسم الخامس والآخر فقد حول الكونغرس سلطة تنفيذ أحكام تلك المادة، من خلال التشريع المناسب⁽³⁶⁾.

منح التعديل الرابع عشر للمواطنين من السود والبيض الحق في الإجراءات القانونية الواجبة كافة، وكفل القانون الحماية المتساوية للجميع، وعلى الرغم من أن التعديل الرابع عشر أعلن أن الولايات لا تستطيع التمييز ضد الأفراد، إلا أنه لم يمنع الشركات الخاصة أو الأفراد من القيام بذلك⁽³⁷⁾، إذ منح التعديل الجنسية لجميع الأشخاص المولودين أو المتجنسين في الولايات المتحدة بما في ذلك المستعبدين سابقًا الذين تم إطلاق سراحهم مؤخرًا، ومنع الولايات من إنكار حياة أي شخص أو حرته أو ممتلكاته دون اتباع الإجراءات القانونية الواجبة، وأحرمان أي شخص يخضع لولايتها القضائية من الحماية المتساوية لقوانينها⁽³⁸⁾.

نص التعديل الرابع عشر في القسم الأول على أنه "لا يجوز لأي ولاية... أن تحرم أي شخص يخضع لولايتها القضائية من الحماية المتساوية للقوانين"⁽³⁹⁾. تثير هذا الفقرة نقاش واسع حول التفسير والتمييز بين "الاختلاف" و "الحرمان"، يرى البعض أنه من الأفضل تصور المساواة في الحماية للمرأة بموجب القانون على أنها تتطلب القضاء على أي عيوب تاريخية قد تكون ناجمة عن جنس المرء، بدلاً من أن تكون مسألة معاملة النساء إما على قدم المساواة أو بشكل مختلف عن الرجال، مع ملاحظة أن مسألة الحماية المتساوية كانت قد صيغت بشكل سيئ على أنها قضية المساواة في المعاملة لا في الحقوق والواجبات⁽⁴⁰⁾.

حين النظر الى التعديل الرابع عشر من الناحية التاريخية نجد هنالك تفسيرين مختلفتين، وكلاهما يستدعي حماية متساوية من التعديل الرابع عشر، الاتجاه الاول؛ يمثله البيض المحافظون الذين نظروا الى الناحية الإيجابية للتعديل على أنه نظام للتمييز العكسي وابتعاد رجعي عن مجتمع محايد عرقيًا يعاني من عمى الألوان، زعموا أن التمييز الإيجابي يميز ضد البيض، إذا ان الناحية الايجابية للتعديل أثارت اراء واسعة، وزعم العديد من المحافظين أن الناحية الايجابية للتعديل هي تمييز عكسي، وتصم النساء والأقليات الذين يُفترض أنهم مستفيدون منه، ويبعد المجتمع عن المساواة، كثيرًا ما يؤكد منتقدو الناحية الايجابية للتعديل على أنه يشكل تمييزًا عكسيًا يهدف إلى حرمان البيض من القبول في الوظائف التي هم مؤهلون لها، وعلى الرغم من أن السياسات والقوانين السياسية والاجتماعية الواعية بالعرق تتمتع بدعم واسع بين الأمريكيين البيض أثناء الفصل العنصري، إلا أن العلاجات الواعية بالعرق للتمييز تُصور على أنها تمييزية وتشكل عائقًا أمام المساواة؛ اما الاتجاه الثاني، فيمثلته الليبراليون الذين نظروا الى التعديل على أنه نظام لضمان العدالة لموازنة الظلم الذي لايزال جزءًا لا يتجزأ من المؤسسات الاجتماعية، وكدوا أن الوكالات والمؤسسات التعليمية التي ليس لديها سياسات صارمة لتوظيف وقبول الأمريكيين الأفارقة والأقليات الأخرى تنتهك الحماية المتساوية وغالبًا ما يرون الهجمات على الناحية الايجابية للتعديل هي دليل على استمرار وجود أيديولوجية وممارسات تفوق البيض⁽⁴¹⁾.

كانت المؤسسات الأمريكية تعمل نظام المرافق الخاصة والعامة المنفصلة للبيض فقط والمرافق العامة "الملونة فقط" على جميع مستويات الحياة اليومية وتم منع أشكال مختلفة من التفاعل والاختلاط بين الأعراق بموجب القانون، إذ عاش الأمريكيون من أصل أفريقي في نظام ظلوا فيه منفصلين عن البيض لكن كان من المفترض أن يتمتعوا بحقوق متساوية؛ كان ذلك هو نظام "منفصل ولكن متساو"، وتم من خلال ذلك التعامل مع الطعون على قوانين منفصلة ولكن متساوية في البداية داخل محاكم الولايات مع وصول أبرز القضايا في نهاية المطاف إلى المحكمة العليا الأمريكية، مع

حملة الفصل العنصري منفصل لكن متساو في البلاد من خلال قرارات المحكمة العليا، مثل قانون لويزيانا الذي يفرض إقامة منفصلة ولكن متساوية في قطارات السكك الحديدية للأمريكيين الأفارقة والبيض، أما في مجال التعليم بمقاطعة ريتشموند بمدينة سنتياغو بولاية كاليفورنيا فقد جاء مجلس التعليم بقرار مفاده أن مجلس إدارة المدرسة البيضاء يمكن أن يقرر إغلاق مدرسة أمريكية من أصل أفريقي من أجل استخدام الأموال لمدرسة بيضاء⁽⁴²⁾. يتضح من تلك الأحكام والمعاملة المنفصلة وغير المتكافئة للمؤسسات الأمريكية منهم من أصل أفريقي والبيض.

أتاحت قضية أوليفر براون Oliver Brown وهو معلم أمريكي الفرصة للطعن في شرعية السياسات المنفصلة ولكن المتساوية في نظام المدارس العامة، وناقش فريق المحامين بأن المدارس العامة المنفصلة غير متكافئة ومضرة نفسياً بالأطفال الأمريكيين من أصل أفريقي وذكر فريق المحكمة بأن التعديل الرابع عشر منح الحكومة الفيدرالية سلطة حظر إجراءات الدولة التي تتطوي على تمييز عنصر يمثل تلك التي كانت موجودة في نظام المدارس العامة وبالتالي حكمت المحكمة العليا لصالح المدعين، وحظرت مرافقا لتعليم العامة المنفصلة للطلاب الأمريكيين من أصل أفريقي والبيض، وأصدرت المحكمة العليا الحكم إلى أن: الفصل بين الأطفال البيض والملونين في المدارس الحكومية له تأثير ضار على الأطفال الملونين ويكون التأثير أكبر عندما يكون لها موافقة من القانون لأن سياسة الفصل بين الأجناس تفسر عادة على أنها تدل على دونية المجموعة الزنجية... يتم رفض أي لغة تتعارض مع هذا الاستنتاج⁽⁴³⁾. يتبين أنه في مجال التعليم العام لا مكان لعقيدة من فصل ولكن متساو لان المرافق التعليمية المنفصلة بطبيعتها غير متساوية.

أثار حكم المحكمة غضب العديد من البيض الجنوبيين واتجهوا إلى أساليب التخويف والترهيب لمنع تنفيذ حكم المحكمة، فعلى سبيل المثال، تعهد الحاكم أورفيل فوبوس Orville Faubus في أركنساس بالحفاظ على نظام المدارس المنفصل في الولاية ولميحتر محكم المحكمة الا بعد ارسال القوات الفيدرالية لإنفاذها، وكذلك حاول الحاكم روسبارنيت Roos Barnett في ولاية ميسيسيبي منع احد الطلاب الأمريكيين من أصل أفريقي من دخول جامعة ميسيسيبي البيضاء بالكامل حتى بعد صدور حكم المحكمة العليا الأمريكية بمنحه الدخول وتدخل الحرس الوطني الفيدرالي لإنفاذ حكم المحكمة واندلعت خلالها أعمال شغب وقتل شخصان خلال فرض السيطرة⁽⁴⁴⁾.

المبحث الثالث : التعديل الخامس عشر على الدستور الأمريكي

كان القرار النهائي للكونغرس بعدم تضمين أي شيء يتعلق بحق التصويت في التعديل الرابع عشر وتركت مسألة حق الاقتراع للأمريكيين من أصل أفريقي فقط مع الولايات وكانت الولايات الشمالية بوجه عام مكروهة ومثل الجنوب منح حق الاقتراع للأمريكيين من أصل أفريقي سواء المحررين حديثاً أو الذين لم يكونوا عبيداً أبداً⁽⁴⁵⁾.

بدأت تسجيل الأشخاص في 1 كانون الثاني/يناير 1867 من دون شرط الجد (باعتبارها غير دستوري) على الرغم

من عدم قدرتهم لمعرفة القراءة والكتابة، تم إعاقه الأمريكيين من أصل أفريقي للتصويت على أساس الأمية أو من خلال الإدارة التمييزية لاختبارات محو الأمية⁽⁴⁶⁾، بينما سُمح للبيض الأميين بالتسجيل دون إجراء أي اختبارات، ومع تحقيق

النتيجة المرجوة سمحت معظم الولايات بإلغاء قوانينها، ولكن تم سن شرط الجد في ولاية أوكلاهوما كتعديل دائم لدستور الولاية⁽⁴⁷⁾.

بعد انتخاب الرئيس يوليوس غرانت⁽⁴⁸⁾ Ulysses S. Grant عام 1869، أرسل التعديل الخامس عشر المقترح إلى الولايات للتصديق عليه، إذ كان الصراع شديدًا داخل الكونجرس وانقسموا إلى ما يقرب من ثلاث مجاميع بين مؤيد ومعارض؛ فالمجموعة الأولى عارضوا أي ضمان دستوري في درالي لحق الاقتراع للأمريكيين من أصل أفريقي؛ والمجموعة الثانية أردوا تجاوز الضمان المحدود وسن حق الاقتراع العام للذكور، بما في ذلك إلغاء جميع الاختبارات التعليمية واختبارات حيازة الممتلكات؛ أما المجموعة الثالثة فأرادوا أو أنهم كانوا على استعداد لقبول تعديل لمجرد حظر المؤهلات العرقية في تحديد من يمكنه التصويت بموجب أي معايير أخرى ترغب الولايات في اعتمادها⁽⁴⁹⁾.

وأخيرا صودق على التعديل الخامس عشر في 30 آذار/مارس 1970، وأضيف بشكل رسمي إلى الدستور الأمريكي، والذي نص على "حق مواطني الولايات المتحدة في التصويت لا يجوز رفضه أو اختصاره من قبل الولايات المتحدة أو من قبل أي ولاية بسبب العرق أو اللون أو حالة العبودية السابقة"⁽⁵⁰⁾. وكان للمحكمة قرارها حول التعديل بأنه منح مواطني الولايات المتحدة حقًا دستوريًا جديدًا والإعفاء من التمييز في ممارسة حق الانتخاب بسبب العرق أو اللون أو حالة العبودية السابقة وحق الرجل الملون بالتصويت رغم أن بعض الولايات التي كانت تحتفظ بالعبودية لم تحذف من دساتيرها عبارة "الرجل الأبيض" كشرط للتصويت، بذلك سيكون تأثير أي حكم دستوري مستقبلي للولاية من شأنه أن يمنح حق التصويت حصريًا للبيض⁽⁵¹⁾. وفقًا لسلطتها التنفيذية سن الكونجرس على وجه السرعة تشريع عام 1870 جعل أي تدخل علني أو خاص في حق التصويت جريمة جنائية، وخضعت عملية التصويت للرقابة حيث تم تمرير التشريع في العام التالي، والذي نص على الإشراف الفيدرالي على التسجيل والتصديق على نتائج الانتخابات، فضلًا عن سعي الكونجرس إلى حسم الانتصار العنصري وأعمال العنف والترهيب التي تعرضت لها الحقوق المدنية للخطر في الجنوب لحسابه⁽⁵²⁾.

حظر التمييز ضد الناخبين على أساس العرق أو حالة العبودية السابقة لضمان أن الرجال السود كانوا قادرين على التصويت في الانتخابات الفيدرالية وانتخابات الولايات ولم يتم ضمان حق التصويت للنساء على الرغم من لغة التعديل الواضحة، إلا أن العديد من الولايات استمرت في منع المواطنين السود من التصويت لمدة قرن آخر تقريبًا⁽⁵³⁾.

سن التعديل الخامس عشر لسببين رئيسيين؛ طلب من الولايات الجنوبية تمديد التصويت إلى الرجال السود كشرط للعودة إلى الاتحاد بعد الحرب الأهلية، لكن 16 ولاية من الولايات الشمالية استمرت في قصر التصويت على الرجال البيض حصراً. إذ أيد بعض أعضاء الكونجرس التعديل الخامس عشر لمعالجة تلك المشكلة، واعتقد آخرون أن التعديل الخامس عشر سيساعد الجمهوريين في الحفاظ على سيطرتهم في الكونجرس والعديد من الهيئات التشريعية في الولايات لأن المواطنين السود يفضلون بقوة الحزب الجمهوري معتبرين إياه حزب الإلغاء⁽⁵⁴⁾.

لعبت السياسات أيضاً دوراً بارزاً في تمرير التعديل حيث سعى الجمهوريون إلى ضمان موطن قدم في جنوب ما بعد الحرب الأهلية من خلال منح حق الاقتراع للناخبين الأمريكيين من أصل أفريقي والذين سيكونون ميايين للتصويت للجمهوريين⁽⁵⁵⁾. توافد الأمريكيون الأفارقة إلى صناديق الاقتراع بمجرد منحهم حق الاقتراع للفترة من (1865-1876)، استطاع مئات الآلاف من السود التصويت وتم انتخاب أكثر من (1500) رجل أسود في مناصب سياسية في الولايات الكونفدرالية السابقة، إلا أن العديد من البيض عارضوا بشدة التعديل الخامس عشر وشنكل من منظمة الكوكلوكلان⁽⁵⁶⁾ The Ku Klux Klan، ومنظمة فرسان كاميليا البيضاء⁽⁵⁷⁾ The Knights of the White Camella، وآخرون حرباً من الترهيب والضرب وحتى قتل السود الذين حاولوا التصويت⁽⁵⁸⁾.

كافح محامو الادعاء والدفاع من أجل تحديد معنى العبارات في التعديلات الرابع عشر والخامس عشر، إذ لم يكن الهدف من الادعاء هو الحصول على إدانات ضد السود فقط، بل للحصول على تأمين واسع للحقوق المدنية والسياسية للسود، وصاغوا لوائح اتهام لمعنى تعديلات إعادة الإعمار، وتأمين حق السود في حمل السلاح ليكونوا آمنين في منازلهم من التفتيش غير القانوني والمصادرة، لاسيما أن السود أرادوا حفظ حرياتهم الأساسية وحقوقهم السياسية الضرورية، وخاصة مطالبتهم بتوسيع الحماية الفيدرالية للنساء السود اللاتي كن في كثير من الأحيان ضحايا فظائع منظمة كلان ولكنهن غير محميات تماماً بأحكام القوانين التي تم صياغتها لحماية الحقوق السياسية التي لم يكن يتمتعون بها أساساً⁽⁵⁹⁾.

صاغ المحامون لائحة اتهام مكونة من 11 تهمة كاملة، ركزت أهمها بالدفاع حول التفسير الواسع لقوانين تعديلات إعادة الإعمار وفسروا تفسيراً ضيق لحقوق الولايات للسلطة الفيدرالية للتعديلات الرابع عشر والخامس عشر وأنها محظورات على عمل الدولة لاسيما وأن أعمال التمييز أو العنف الفردية كانت بعيدة عن متناول الحكومة الفيدرالية. فضلاً عن التعديل الخامس عشر لم يمنح حق التصويت الإيجابي؛ لقد حدث فقط من سلطة الولايات في تنظيم الاقتراع للانتخابات الفيدرالية والولايات والمحلية ولم يوفر التعديل أي حماية على الإطلاق وبالتالي، فإن التصويت كحق باطل يمنحه الدستور⁽⁶⁰⁾.

لم يف التعديل الخامس عشر أبداً بوعده أو توقعاته، على الرغم من أن التصويت الأمريكي الأفريقي في الجنوب ظل قوياً خلال السنوات العشرين الأولى بعد التصديق، إلا أن ذلك كان نتاج استمرار الوجود العسكري الفيدرالي في الجنوب أثناء إعادة الإعمار والمقاومة الأمريكية الأفريقية للعنف وتهييب الناخبين والاحتلال بعد أن اختفى الوجود العسكري، وفي نفس الوقت الذي كان فيه الناخبون الأمريكيون من أصل أفريقي يقاومون الاستبعاد كانت المحكمة العليا تجعل التعديل الخامس عشر حبراً على ورق من خلال الحد من سلطة الكونغرس لفرض التعديل في القضايا التي تم البت فيها في أواخر القرن التاسع عشر⁽⁶¹⁾.

كان التعديل الخامس عشر إلى حد كبير سجلاً للإدانة لجهود الولايات المختلفة لحرمان الأمريكيين الأفارقة من حق التصويت إما علناً من خلال التشريع القانوني أو سراً من خلال الإدارة غير العادلة للقوانين الانتخابية والتسامح مع ممارسات العضوية التمييزية للأحزاب السياسية التي لا تعمل في طاعة لأي أمر قانوني، ومع ذلك كله، فقد أحدثت

تعديلات إعادة الإعمار والتشريعات التنفيذية تغييرًا عميقًا في مخطط السلطة الحكومية والحرية الشخصية، ومع مرور السنوات وتضاءل الحماسة من أجل المساواة العرقية، أصبحت قوانين حقوق التصويت متقطعة وغير فعالة وألغيت معظم أحكامها في عام 1894، فضلا عن ابطال المحكمة معظم قضايا الحقوق المدنية التي شرعها القانون على الرغم من أن المحكمة أدركت في نهاية المطاف أن التمييز في الأماكن العامة يستحق اهتمام الكونغرس، إلا أن القيود الأولية على السلطة التشريعية ظلت قائمة كعوائق دستورية أمام الحساب الحديث للتمييز⁽⁶²⁾، واستمر ذلك الحال حتى اقرار قانون الحقوق المدنية لعام 1964، الذي يحظر التمييز ليس فقط في الأماكن العامة ولكن في التعليم والتوظيف وغيرها من السياقات⁽⁶³⁾.

الخاتمة:

تبين لنا من خلال دراستنا لموضوع (تعديلات الدستور الأمريكي في فترة إعادة الإعمار 1865-1870"دراسة تاريخية") مجموعة من الاستنتاجات هي:

-أعاد عصر إعادة الإعمار تعريف المواطنة الأمريكية ووسع الامتياز للسودو العبيد، وغير العلاقة بين الحكومة الفيدرالية وحكومات الولايات اذ كان التعديل الثالث عشر عام 1865 من أهم التعديلات الدستورية في التاريخ الأمريكي، اذ كان فاتحة "لتعديلات إعادة الإعمار" التي تم تبنيها بعد الحرب الأهلية.

-نجح التعديلات الرابع عشر والخامس عشر في مساعدة الأمريكيين الأفارقة بالحصول على الحقوق المدنية الكاملة، على الرغم من خسارتهم الأرض في بعض الاحيان، لكنهم نجحوا في الحصول على قدر من الاستقلال داخل المجتمع الجنوبي وفي العقود اللاحقة.

-أدت تعديلات إعادة الإعمار دورها بإنهاء العبودية العلنية رسميًا، على الرغم من عدم تطبيقها بشكل عادل ومنصف للعبيد المحررين لكنها منحت الجنسية للأمريكيين للافارقة المحررين حديثًا، ومنحتهم الحق في التصويت بغض النظر عن العرق.

-استمر عصر إعادة الإعمار من نهاية الحرب الأهلية في 1865 إلى 1877، وكان تركيزه الأساسي على إعادة الولايات الجنوبية إلى المشاركة السياسية الكاملة في الاتحاد، وضمان حقوق العبيد السابقين وتحديد علاقات جديدة بين الأمريكيين من أصل أفريقي ورفاقهم البيض.

-نجحت تعديلات إعادة الإعمار كونها أعادت الولايات المتحدة كدولة موحدة، إذ قامت جميع الولايات الكونفدرالية السابقة بصياغة دساتير جديدة، واعترفت بالتعديلات الثالث عشر والرابع عشر والخامس عشر، وتعهدت بالولاء للحكومة الأمريكية.

-كانت اهم أهداف إعادة الإعمار هو توحيد الولايات الامريكية، وإعادة بناء الجنوب، وحماية ومساعدة المحررين، وعلى الرغم من النجاح الذي حققته التعديلات الثالث إلا أنها اخفقت بما صيغت من اجله، إذ أنشأت بعض الولايات قوانين عنصرية حاولت من خلالها الالتفاف على مضامين تلك التعديلات،فضلا عن ظهور منظمات ارهابية عنصرية أرعبت المحررين السود مثل منظمة الكوكلوكلوكسكلان.

- قيدت الرموز السوداء حقوق السود المدنية والسيطرة على انشطتهم ومنعهم من الحصول على العقارات وممارسة الأعمال التجارية لحسابهم الخاص، فضلا عن منعهم من شراء واستئجار الأراضي والتنقل عبر الأماكن العامة بل وكانت الولايات تجرم الرجال العاطلين عن العمل،أو الذين لايعملون في وظيفة يؤيدها البيض .

- أصبحت قوانين الفصل العنصري معروفة على نطاق واسع باسم قوانين جيمكرو، والتي ظلت سارية المفعول حتى عام 1965، والتي فرضت قوانين الفصل العنصري كسياسة في جميع المرافق العامة في الولايات المتحدة الامريكية.

Abstract

Amendments of the USA Constitution in the Reconstruction Period 1865-1870(Historical study)

By Barik Ahmed Tali

And Zainab Khalid hassain

This research discusses the three constitutional amendments in the Reconstruction period in the United States of America (1861-1870), and their role in approving civil and political rights for Negroes and slaves, which followed the American Civil War(1865–1861). in preserving the unity of the American people. The problem of the research is represented in “Did the three constitutional amendments express an immediate need for the American administration and the legislative authority, or did they represent a firm position and a moral commitment towards American Negroes and their civil and political rights during that period?” The research concluded that the three constitutional amendments, although they did not meet the aspirations of the groups for which they were enacted, were the beginning of a new stage in the path of civil rights. The Reconstruction era lasted from the end of the Civil War in 1865 to 1877, and its primary focus was on returning southern states to full political participation in the Union, ensuring the rights of former slaves and establishing new relationships between African Americans and whites. The Reconstruction Amendments succeeded because they restored the United States as a unified state. All the former Confederate states drafted new constitutions, recognized the Thirteenth, Fourteenth, and Fifteenth Amendments, and pledged allegiance to the American government.

Keywords:constitutional amendments, reconstruction, civil rights, Negroes

الهوامش والمصادر:

(1) Robin L. Einhorn, American Taxation, American Slavery, University of Chicago Press, 2008, P.1.

(2) التعديل الثاني عشر لدستور الولايات المتحدة وهو التعديل الخاص بانتخاب الرئيس الامريكي ونائبه حيث يدلي أعضاء المجمع الانتخابي بصوتين انتخابيين لكل عضو دون تمييز بين الأصوات الانتخابية للرئيس ولنائب الرئيس. والمرشح الذي يحصل على أكبر عدد من الأصوات بشرط أن يساوي العدد أغلبية الناخبين فيصبح رئيساً، والمرشح الذي يحصل على ثاني أكبر عدد من الأصوات يصبح نائباً للرئيس. للمزيد انظر :

Larry Sabato, Howard R. Ernst, Encyclopedia of American Political Parties and Elections, Infobase Publishing, 2014, P.P.458-459.

(3) David Andrew Schultz, Encyclopedia of the United States Constitution, Infobase Publishing, 2010, P.134.

(4) Donald E. Lively, The Constitution and Race, ABCCLIO, 1992, P. 54.

(5) William Gillette, The Right to Vote: Politics and the Passage of the Fifteenth Amendment, JHU Press, 2019, P.1.

(6) أندرو جونسون : الرئيس السابع عشر للولايات المتحدة 1808-1875، أصبح رئيساً للولايات المتحدة من 1865 إلى 1869. بعدها نائباً للرئيس أبراهام لينكولن من 4 آذار/مارس 1865 إلى 15 نيسان 1865. تولى الرئاسة بعد اغتيال أبراهام لنكولن. تولى الرئاسة من 15 نيسان 1865 إلى 4 آذار/مارس 1869. فضل جونسون الاستعادة السريعة للدول المنفصلة إلى الاتحاد دون حماية للأشخاص المحررين حديثاً والذين كانوا مستعبدين سابقاً. أدى ذلك إلى صراع مع الجمهوريين على الكونغرس، وبلغت ذروتها في عزله من قبل مجلس النواب في عام 1868. للمزيد من التفاصيل، انظر :

Annette Gordon-Reed, Andrew Johnson: The American Presidents Series: The 17th President, 1865-1869. Macmillan, 2011.

(7) William Gillette, OP, Cit. P.2.

(8) John E. Kleber, The Encyclopedia of Louisville. University Press of Kentucky, 2014

(9) أبراهام لينكولن : محامياً ورجل دولة أمريكي والرئيس السادس عشر للولايات المتحدة الأمريكية (1809-1865) أصبح رئيساً للولايات المتحدة للفترة من 1861 إلى 1865. استطاع قيادة الولايات المتحدة الأمريكية بنجاح حتى تمت إعادة الولايات التي انفصلت عن الاتحاد بقوة السلاح، والقضاء على الحرب الأهلية الأمريكية. اغتيل في 14 نيسان/أبريل 1865. للمزيد من التفاصيل، انظر :

(10) Edward McPherson. The Political History of the United States of America, During the Great Rebellion. Philp & Solomons, 1865. P.228.

(11) John Hope Franklin, The Emancipation Proclamation: Three Views. LSU Press, 2006. Pp.71-72.

(12) Junius P. Rodriguez, Encyclopedia of Emancipation and Abolition in the Transatlantic World. Routledge, 2015. P.25.

(13) Junius P. Rodriguez. Op, Cit. P.25.

(14) Henry Julian Abraham, Barbara Ann Perry, Freedom and the Court: Civil Rights and Liberties in the United States. University Press of Kansas, 2003. P.516.

(15) Henry Julian Abraham, Barbara Ann Perry, Freedom and the Court: Civil Rights and Liberties in the United States. University Press of Kansas, 2003. P.516.

(16) Laura J. Lederer. Modern Slavery: A Documentary and Reference Guide. ABCCLIO, 2018. P.27.

(17) William Carter, Jr., Race, Rights, and the Thirteenth Amendment: Defining the Badges and Incidents of Slavery, University of California, School of Law, Vol. 40, No. 4, April 2007, P.1320.

(18) William Carter, Jr., Op, Cit, P.1321.

(19) إريك فونر، ثورة لم تكتمل: تاريخ إعادة البناء في أمريكا بعد الحرب الأهلية، ترجمة : سامح سعيد عبود مركز المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات، 2014، ص 7.

(20) جيم كرو شخصية خيالية، وهو رسم كاريكاتوري لرجل مستعبد أسود أخرق، ابتكرها الممثل الأمريكي الأبيض توماس دارتموث عندما شاهد رجلاً أسود مسناً يغني بولاية كنتاكي. قام لاحقاً بتخصيص شخصية جيم كروفي أغانيه عام 1830 مرتدياً الوجه الأسود وأدى النكات والأغاني بلهجة نمطية. وبعد الحرب الأهلية وجدت العبارة حياة جديدة كمصطلح شامل لموجة من القوانين المناهضة للسود تم وضعها بعد إعادة الإعمار، تضمنت بقيوداً على حقوق السود. للمزيد انظر :

David K. Fremon, The Jim Crow Laws and Racism in United States History. Enslow Publishers, Inc., 2014.

(21) Nikki L. M. Brown, Barry M. Stentiford, The Jim Crow Encyclopedia, Greenwood Publishing Group, 2008. P.78.

(22) Nikki L. M. Brown, Barry M. Stentiford. OP, Cit. P.80.

(23) Richard Zuczek. Encyclopedia of the Reconstruct. Greenwood Publishing Group, 2006. P.72.

(24) Kofi Lomotey, Encyclopedia of African American Education. SAGE, 2010. P.74.

(25) Richard Zuczek. OP, Cit. P.73.

(26) Richard Zuczek. OP, Cit. P.73.

(27) Richard Zuczek. OP, Cit. P.73.

(28) Vincent N. Parrillo. Op, Cit. P.83.

(29) Vincent N. Parrillo, Encyclopedia of Social Problems, Vol.1. SAGE, 2008. P.83.

(30) Vincent N. Parrillo. Op, Cit. P.83.

(31) Molefi Kete Asante, and others. Encyclopedia of Black Studies. SAGE, 2005. P.120.

(32) Nikki L. M. Brown, Barry M. Stentiford. Op, Cit. P.78.

(33) Richard Zuczek, op, Cit. P.74.

- (34) Frank J. Smith, Religion and Politics in America: An Encyclopedia of Church and State in American Life· ABCCLIO, 2016·P.316.
- (35) Michael Kazin, and others· The Princeton Encyclopedia of American Political History. (2 Vol.) Princeton University Press· 2009· P.930.
- (36) US Government Printing Office, US Congress Serial Collection, University of Michigan·1975·PP.758-759.
- (37) Cynthia Clark,Op,Cit·P.192.
- (38) Frank J. Smith·Op,Cit·P316.
- (39) Cynthia Clark, The American Economy: A Historical Encyclopedia, 2nd Edition [2 volumes]: A Historical Encyclopedia· ABCCLIO, 2011.P.192.
- (40) Sibyl A. Schwarzenbach, Patricia Smith, Women and the U.S. Constitution: History, Interpretation· and Practices· Columbia University Press, 2004·P.P.178-179.
- (41) Kofi Lomotey, OP,Cit·P.18.
- (42) Ibid·P. 117.
- (43) Nikki L. M. Brown, Barry M. Stentiford, The Jim Crow Encyclopedia: Greenwood Milestones in African American History· Greenwood Publishing Group, 2008·P.725.
- (44) Nikki L. M. Brown, Barry M. Stentiford·Op,Cit·P.725.
- (45) United States·The Constitution of the United States of America: Analysis and Interpretation : Analysis of Cases Decided by the Supreme Court of the United States to June 28, 2002·Government Printing Office, 2004·P. 2051.
- (46) Christopher A. Anzalone· Supreme Court Cases on Political Representation, 17872001· Routledge, 2016·P.61.
- (47) Kara E. Stooksbury, and others· Encyclopedia of American Civil Rights and Liberties: Revised and Expanded Edition, 2nd Edition, 4 Vol,ABCCLIO, 2017·P.434.
- (48) يوليسيساس.غرانت ضابطاً وسياسي عسكري أمريكي 1822 1885. شغل منصب الرئيس الثامن عشر للولايات المتحدة 1869 1877. وبصفته قائداً عاماً قاد جيش الاتحاد لتحقيق النصر في الحرب الأهلية الأمريكية في عام 1865، وبعد ذلك خدم لفترة وجيزة كوزير للحرب كان جرانت مسؤولاً تنفيذياً فعالاً للحقوق المدنية وقّع على مشروع القانون الذي أنشأ وزارة العدل وعمل مع الجمهوريين الراديكاليين لحماية الأمريكيين الأفارقة أثناء إعادة الإعمار. للمزيد من التفاصيل، انظر:
- Josiah Bunting, III, Ulysses S. Grant: The American Presidents Series: The 18th President, 18691877· Macmillan, 2004.
- (49) United States·Op,Cit·P.P.2051 -2052.
- (50) Henry Julian Abraham, Barbara Ann Perry, Freedom and the Court: Civil Rights and Liberties in the United States· University Press of Kansas, 2003·P.516.
- (51) United States· Op,Cit ·P.2052.
- (52) Donald E. Lively,Op,Cit·P.54.
- (53) David Andrew Schultz, Encyclopedia of the United States Constitution· Infobase Publishing· 2010·P.271.
- (54) David Andrew Schultz·Op,Cit,P.271.
- (55) Kenneth F. Warren, Encyclopedia of U.S. campaigns, elections, and electoral behavior: AM· SAGE, 2008·P.244.
- (56) الكوكلوكس كلان : اختصارها KKK أو Klan، هي مجموعة كراهية أمريكية بيضاء تتفوق أهدافها الأساسية على الأمريكيين من أصل أفريقي والآسيويين والكاثوليك وكذلك المهاجرين واليساريين والمثليين. تعتمد كلان عموماً لاستخدامها العنف والارهاب والتعذيب والحرق على الصليب لاضطهاد من يكرهونهم مثل الأمريكيين الأفارقة وغيرهم.
- Marty Gitlin, The Ku Klux Klan: A Guide to an American Subculture· ABCCLIO, 2009.
- (57) منظمة فرسان كاميليا البيضاء منظمة إرهابية سياسية أمريكية عملت في جنوب الولايات المتحدة في أواخر القرن التاسع عشر. على غرار منظمة الكوكلوكس كلان، فقد دعمت نفوق البيض وعارضت حقوق المحررين. للمزيد من التفاصيل، انظر :
- James L. Haley, Passionate Nation: The Epic History of Texas· University of North Texas Press, 2022·P.322.
- (58) David Andrew Schultz·Op,Cit,P.271.
- (59) Lou Falkner Williams, The Great South Carolina Ku Klux Klan Trials, 1871-1872· University of Georgia Press, 2004·P.60.
- (60) Lou Falkner Op,Cit·P.66.
- (61) Kenneth F. Warren, OP.Cit·P.244.
- (62) Ibid·P.245
- (63) Rick Boulware, Encyclopedia of American Business· Infobase Publishing, 2014·P.P.65-66.